الأوسط، فأجاب غويلومات بالقول: «هذه أوامر الحكومة».

وحدد بيرين أيضاً اسم الشركة الفرنسية التي اشتركت في بناء مصنع إعادة المعالجة في اسرائيل، وهي سانت غوبين، الشركة نفسها التي بنت مصانع مماثلة لبرنامج الأسلحة النووية الفرنسي. وقد قامت الشركة بتزويد اسرائيل بالتصاميم العامة وتركت لمهندسي الذرة الاسرائيليين استخلاص التفاصيل. وتفيد مقابلة أجراها مؤلفا الكتاب، في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٨٠، مع أحد خبراء الأسلحة الذرية الاسرائيليين، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن عدداً من مهندسي الذرة مات بإصابات لها علاقة بالبلوتونيوم قبل الإنتهاء من المشروع.

ويبدو أن اسرائيل صممت على المضي في صنع القنبلة، بعد حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، إذ عاد صقور جماعة الضغط: بيرس ودايان ود. برغمان، إلى المسرح، في عام ١٩٥٧، من شبه عزلة، عندما أصبحت غولده مئير رئيسة للوزراء. وكان هؤلاء قد عُزِلوا مؤقتاً، عندما أطيح بزعيمهم بن ــ غوريون وحل مكانه ليفي اشكول، عام ١٩٦٣. فقد جمد أشكول مشروع القنبلة الذرية مؤقتاً، ورفع الشعار الذي ما زال قادة اسرائيل يرددونه دون أن يقنعوا به أحداً: «لن تكون اسرائيل أول دولة تدخل السلاح النووي إلى الشرق الأوسط». وقام أشكول، في ربيع عام ١٩٦٦، بطرد د. أرنست برغمان من وظيفته في هيئة الطاقة الذرية، وفي الوقت نفسه من وظيفته كمدير عام لوزارة الدفاع الاسرائيلية. ونقلت مسؤولية هيئة الطاقة الذرية من وزارة الدفاع إلى مكتب رئيس الوزراء، وعينت هيئة جديدة، ذات توجهات أكاديمية وصناعية، برئاسة أحد العلماء الذين تمردوا على الهيئة القديمة عام ١٩٥٧. لكن مجيء غولده مئير إلى الحكم، وعودة اللوبي النووي إلى مراكز الحكم وشعور اسرائيل، بعد انتصارها في الحرب، أن باستطاعتها تجاهل الضغوط الدولية، لم يعنِ إحياء خيار صنع القنبلة فحسب، بل تمت صناعتها بالفعل.

وفي عام ١٩٦٨، شعر الاسرائيليون بحاجتهم إلى زيادة مخزونهم من اليورانيوم الطبيعي. فقام وكلاء المخابرات السرية الاسرائيلية «الموساد» بوضع وتنفيذ خطة جريئة لسرقة حمولة سفينة تحمل ٢٠٠ طن من اليورانيوم الطبيعي. وكانت السفينة قد توجهت، بعد تعبئتها بـ ٥٦٠ برميل من اليورانيوم في أنتويرب في أواسط شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٦٨، إلى جنوى، إلا أنها اختفت في عرض البحر. فبدلاً من أن تتجه إلى الشمال (إلى جنوى) أبحرت شرقاً متوجهة إلى المياه بين تركيا وقبرص، حيث قابلت سفينة شحن اسرائيلية ونقلت حمولتها إليها.

وكان اليورانيوم المفقود خاضعاً تقنياً للإجراءات الأمنية التي تفرضها هيئة الطاقة النووية الأوروبية (يوراتوم) ولأنّ اليورانيوم الطبيعي ليس «حساساً» فإن تحركات شحناته تسجل ولكنها لا تراقب. وتدعي المخابرات الأميركية أنها لم تعلم بهذه السرقة، إلا بعد سنة من وقوعها. وظل الأمر سراً محكماً إلى أن تسرب في ربيع عام ١٩٧٧.

والأغلب أن تكون اسرائيل قد حصلت على مواد انشطارية من مصدر آخر، إذ يعبر بعض صانعي السياسة الأميركيين عن اعتقادهم بأن اسرائيل حصلت على يورانيوم معزز رفيع، من محطة ذرية في الولايات المتحدة. فقد اختفى ٢٠٠ رطل من اليورانيوم المعزز من مصنع تعزيز في أبولو، بنسلفانيا. وقد اكتشفت هيئة الطاقة الذرية الأميركية فقدان هذه الكمية من اليورانيوم خلال تفتيش اعتيادي للمصنع عام ١٩٦٥. وعلى الرغم من عدة تحريات أخرى قامت بها الهيئة والمكتب الفيدرالي للتحقيقات، لم يعرف مصير اليورانيوم المفقود. ولكن الشكوك التي تحوم حول ضلوع اسرائيل في الأمر، قوية، فرئيس الشركة الخاصة التي تملك المصنع، صهيوني، وكانت الشركة تتعامل مع اسرائيل تجارياً وتزودها بمواد نووية «غير حساسة».

وإذا كانت هذه الشواهد والقرائن مما يدل على أن اسرائيل صنعت قنابل ذرية، فهل هناك ما يشير إلى أنها قامت بتجريب هذه القنابل؟ الأغلب نعم. فقد بدأ يتبين، بوضوح متزايد، أن اسرائيل وجنوب أفريقيا قامتا بتجربة انفجار نووي جوي، في صبيحة ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، قرب جزيرة الأمير ادوارد في جنوب المحيط الأطلسي على درجة ٤٦ جنوباً و ٤٠ شرقاً على التقريب. وأتى أول الشواهد على أن انفجاراً نووياً جوياً قد حدث، من القمر الاصطناعي